دماء اليمنيين تزلزل الحكومة البريطانية

يواجه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ضغوطاً داخلية وخارجية لوقف المشـاركة في العدوان الذي تشـنه السعودية على اليمن، فمنذ اسـابيع ارتفع صوت الشعب البريطاني وأحزاب المعارضة عالياً ضد سياسـة الحكومة وخصوصاً تجاه مشـاركتها في العدوان على اليمن، والامر نفسـه تقوم به الصحف البريطانيـة الحرة التي اظهرت مؤخراً موقفاً انسـانياً جديراً بالاحتـرام والتقدير بتوضيح الحقائق للرأي العام، ونشر تقارير تكشف تورط الحكومة البريطانية في العدوان على اليمن وقتل مدنيين وكذلك قصف اهداف مدنية في اليمن..

وفي الوقت الذي ترتفع الاصوات البريطانية المطالبة بوقف المشاركة في العدوان على اليمن وكذلك بوقف صفقات بيع الاسلحة للسعودية واستخدامها في قتل المدنيين.. جاء موقف رئيس الوزراء البريطاني المتشدد في جلسة الاسجواب الاخيرة والـذي رفض فيه التراجع عن سياسته العدوانية او الغاء بيع صفقات الاسلحة للسعودية بمثابة تحدٍّ للبرلمان وللاحزاب المعارضة تحديداً..

أما على المستوى الخارجي فقد بدأت حكومة كاميرون تواجه اتهامات واضحة من منظمة حقوقية دولية تقوم بنشر تقارير تكشف فيها تورط بريطانيا في العدوان على اليمن والانتهاكات من قبل دول تحالف العدوان الذي تشارك فيه بريطانيا ..

الاسبوع الماضي طالب البرلمان البريطاني من كاميرون تفسيراً لدور أفراد الجيش البريطاني في الغارات الجوية التي تشنّها قوات التحالف العربي ضد اليمن، بقيادة السعودية، في أعقاب تقرير احدى اللجان التابعة للأمم المتحدة بأن هذه الحملة تخالف القانون الإنساني الدولي.

وأرسل زعيم حزب العمال البريطاني، جيريمي كوربين، ووزير الخارجية في حكومة الظل، هيلاري بن، خطابًا مشتركًا، الأربعاء، إلى رئيس الوزراء يطلبان فيه الحصول على تفاصيل اشتراك بريطانيا، بعدما خلص تقرير اللجنة الأممية الذي تم تسريب نسخة منه إلى وجود هجمات ممنهجة واسعة النطاق ضد المدنيين في اليمن .

استجواب كاميرون يهدف إلى الوقوف بالتحديد على دور الفريق البريطاني في اليمن وما يمثله من استهداف المناطق السكنية من خرق للقانون الإنساني الدولي، إضافة الى المطالبة بتعليق مبيعات الأسلحة إلى السعودية..

غير ان رئيس الوزراء البريطاني رفض مطالبات المعارضة البريطانية في جلسة المساءلة الاربعاء وبرر ذلك بزعمه (ان تصدير الاسلحة البريطانية مسيطرة علية بعناية)..

وإزاء ذلك نشرت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية تقريراً تناول الاتهامات التي وجهت الى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون خلال جلسة استجواب برلمانية، حيث اتُهم بتوريط بلاده في الحرب السعودية على اليمن دون موافقة البرلمان.

وأفادت الصحيفة أن زعيم الحزب الوطني الاسكتلندي "انغوس روبرتسون" طالب كاميرون خلال جلسة الاستجواب بالاعتراف بتورط بريطانيا في الحرب السعودية على اليمن، حيث تقدم المملكة المتحدة السلاح والتدريب والاستشارة.

ولفت تقرير الصحيفة إلى أن ذلك يتزامن وأرقاماً جديدة كشفت عنها الحكومة البريطانية تفيد بأن صادرات القنابل والصواريخ البريطانية للسعودية ارتفعت بنسبة 11,000% على مدار ثلاثة اشهر العام الفائت.

وقال "ربوبرتسون" (زعيم الحزب الوطني الاسكتلندي) بحسب التقرير: إن أعداداً كبيرة من المدنيين قتلوا في اليمن بالطائرات الحربية والقنابل البريطانية، واشار بالوقت نفسه الى وجود مستشارين عسكريين بريطانيين في السعودية، الامر الذي اعترف به كاميرون.

ونقل التقرير عن مدير الشؤون السياسية والحكومية في منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، ألدن هوكارث، أن هناك معلومات تفيد بأن المستشارين البريطانيين موجودون في "غرفة التحكم السعودية" .

كما تحدث هوكارث عن مقتل آلاف المدنيين اليمنيين إثر "الضربات الجوية العشوائية السعودية" .. مضيفاً: أن أي استشارة ربما تقدمها بريطانيا لم تحقق الكثير على صعيد وقف هذا القتل.. داعياً رئيس الوزراء البريطاني الى التعليق الفوري لتراخيص بيع الاسلحة الى السعودية واجراء تحقيق كامل بالمزاعم التي تتحدث عن انتهاكات للقانون الانساني الدولي ترتكبها السعودية في اليمن.

واعتبر مراقبون سياسيون لـ«الميثاق»: ان هذا التطور في العلاقة بين الحكومة البريطانية واحزاب المعارضة سيفجر ازمة حقيقية داخل بريطانيا ولا يمكن ان تمر هذه القضية بهدوء بعد اليوم، لاسيما وانها اصبحت قضية رأي عام.. مشيرين إلى ان العدوان السعودي على اليمن سيتحول إلى قضية تقلق العديد من الدول في العالم بعد الكشف عن ارتكاب جرائم حرب بحق الانسانية في اليمن ..

الجدير بالذكر ان اجمالي مبيعات بريطانيا من السلاح إلى السعودية بلغ 2,95 بليون جنيه إسترليني العام 2015م ونحو 7 بلايين جنيه إسترليني منذ تولي كاميرون منصبه، بما في ذلك عقد لشراء 72 طائرة مقاتلة من طراز يوروفايتر تايفون.

إلى ذلك وثق تقرير نشرته صحيفة "غارديان" والمؤلف من 51 صفحة، وتم إرساله الأسبوع الماضي إلى مجلس الأمن الدولي، تنفيذ 119 طلعة جوية استهدفت 146 موقعًا من قِبل التحالف بقيادة السعودية، ما يمثل خرقًا للقانون الدولي، وذكر التقرير وجود 3 حالات من المدنيين الذين تعرضوا للقصف وإطلاق النار بواسطة مروحيات الهليكوبتر أثناء محاولتهم الهرب.

صحيفة برافدا الروسية تنتقد تواطؤ بريطانيا في العدوان على اليمن

إنتقدت الصحافة الروسية تواطؤ بريطانيا في العدوان العسكري على اليمن بزيادة تراخيص تصدير السلاح إلى السعودية وإرسال خبرائها لقيادة الغارات الجوية على الرغم من تزايد الأدلة على إنتهاك العدوان للقانون الإنساني الدولي ومصادقتها على معاهدة تجارة الأسلحة.

وقالت صحيفة (برافدا) الروسية في تقرير لها "على الرغم من الخطاب التحذيري الذي قدمته شركة (ليغ داي) القانونية في لندن نيابة عن حملة لناشطين ضد تجارة الأسلحة مع السعودية ضد الحكومة البريطانية، زادت تراخيص تصدير الأسلحة إلى هذه المملكة لمواصلة عدوانها العسكري على اليمن والذي قتل آلاف المدنيين" . وأضافت" إن مشاركة الحكومة البريطانية في هذه الحرب، تجلت أكثر في إرسال مستشارين عسكريين بريطانيين للعمل إلى جانب الضباط السعوديين المكلفين بتحديد الأهداف المقرر ضربها بالقنابل" . وأكدت في هذا الصدد في تقرير لها بعنوان (السعودية وبريطانيا كتفاً لكتف في القتل البربري) أن الحكومة البريطانية "لديها علم أن الأسلحة سوف يتم استخدامها ضد أناس مدنيين, ومنشآت مدنية" . وأشارت الصحيفة إلى عمليات القصف التي استهدفت ثلاث منشآت طبية تدعمها منظمة (أطباء بلا حدود) وآخرها ما حدث في 10 يناير الجاري عندما تم قصف مستشفى في محافظة صعدة وقتل في الهجوم ستة أشخاص وجرح ثمانية آخرون, اثنان منهما في حالة خطيرة ..

مؤكدة أن المملكة المتحدة أيضاً تشترك في المسئولية عن قصفها . وأبدت صحيفة (برافدا) الروسية إستغرابها لإصرار الحكومة البريطانية على المشاركة في عمليات قتل وصفته بالبربري ضد المدنيين في اليمن رغم أن المملكة المتحدة خاضعة لمعاهدة تجارة الأسلحة التي دخلت حيز التنفيذ في 24 ديسمبر 2014م والتي وقعت وصادقت عليها بريطانيا في الثاني من أبريل 2014م والتي تحظر تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاعات.

وقالت " إن المملكة المتحدة تفاخر بأن لديها نظاماً لضبط تصدير الأسلحة هو الأكثر صرامة في العالم" . وأضافت الصحيفة إإذا كان حقاً هذا هو الحال, يجب على الحكومة أن تعلق فوراً كل عمليات تصدير الأسلحة إلى مناطق الصراع وتباشر التحقيق في الكيفية التي يتم فيها استخدام هذه الأسلحة" .

أطباء بلا حدود:

كلام لندن عن عدم وجود انتهاك في اليمن منطق مهين ومستهتر

استنكرت منظمة "أطباء بلا حدود" تصريح وزير الخارجية البريطاني، فيليب هاموند، الأسبوع الماضي، والذي حاول فيه رفع المسؤولية عن التحالف العربي بقيادة السعودية في مسألة استهداف المنشآت الصحية في اليمن، وطالبت بتفسير رسمي للهجمات الأربعة التي تعرضت لها منشآتها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وقالت مديرة العمليات في منظمة أطباء بلا حدود، راكيل أيورا، في بيان، الإثنين: "نحن نرى أكثر فأكثر أنه يتم التقليل من شأن الهجمات على المرافق الطبية تحت مسمّى "أخطاء" أو "حوادث غير مقصودة"، وقد زعم وزير الخارجية البريطاني الأسبوع الماضي أنه ليس هناك أي انتهاك متعمد للقانون الدولي الإنساني في اليمن من قبل المملكة العربية السعودية.. ما ينوّه إلى أن القصف عن طريق الخطأ لمستشفى يحظى بالحماية هو أمر مسموح به وهذا منطق مهين ومستهتر" .

وبحسب البيان، فإن أنشطة منظمة أطباء بلا حدود في اليمن تعرضت لأربع هجمات خطيرة في أقل من ثلاثة أشهر. "لقد وقع الهجوم الأول في 26 أكتوبر حين قصفت طائرات مقاتلة تابعة للتحالف الذي تقوده السعودية مراراً مستشفى في مديرية حيدان في محافظة صعدة. ثم شُنّت غارات جوية على عيادة متنقلة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في الثاني من ديسمبر في منطقة الحوبان في محافظة تعز، ما أدى إلى جرح ثمانية أشخاص من بينهم موظفان في المنظمة ومقتل شخص كان قريباً من المستشفى" .

وأضاف البيان: "وفي العاشر من شهر يناير تعرض مستشفى شهارة لهجوم بقذيفة أدى إلى مقتل ستة أشخاص وجرح سبعة آخرين على الأقل، معظمهم من الطاقم الطبي والمرضى.. وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه، تعرضت سيارة إسعاف وسائقها لسلسلة من الغارات الجوية التي أدت إلى مقتل ستة أشخاص على الأقل وجرح العشرات في محافظة صعدة.. لذلك تطالب منظمة أطباء بلا حدود بتفسير رسمي لأي من هذه الحوادث" .

هيومن رايتس تؤكد:

السعودية تستخدم صواريخ بريطانية لقصف اليمن

قالـت "منظمة العفـو الدولية" و"هيومـن رايتس ووتش" في تقريـر لها في 25 نوفمبـر 2016م اسـتناداً إلى بحـوث ميدانية ومقابلات مع شـهود عيان إن قوات التحالـف بقيـادة السـعودية اسـتخدمت بتاريـخ 23 سـبتمبر 2015م صاروخـاً بريطاني الصنع في تدمير أحد الأعيان المدنية اليمنية، وهو مصنع للسيراميك.

الـدمار الـذي لحق بموقع غـارة جوية على مصنع للسيراميك في ردفـان، غـرب صنعاء، هـذا الهجوم انتهاك للقانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب، حيث استخدمت قـوات التحالف صاروخاً بريطاني الصنع حصلت عليه في تسعينيات القرن الماضي.. وتقوض الضربة مزاعم وزراء بريطانيين بأن المعدات العسكرية البريطانية التي تستخدمها قـوات التحالف بقيادة السعودية تتسق مع القانون الإنساني الدولي، وأن المملكة المتحدة تراقب مدى امتثال القوات لهذا الأمر "بحرص شديد" . لكن لم تعلم المنظمتان قيام قوات التحالف بفتح تحقيق ذي مصداقية في هـذه الضربة الجوية وغيرها من الضربات غير المشروعة لتحديد الانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي.

وقالت لمى فقيه- المستشارة الأولى في شؤون الأزمات بمنظمة العفو الدولية: "يزعم وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أنه يحبذ إجراء ما أسماها تحقيقات مناسبة في احتمال انتهاك قوانين الحرب في اليمن. توفر هذه الضربة الجوية تحديداً فرصة لاختبار صدق مزاعم الوزير.. على المملكة المتحدة أن تضغط على التحالف الذي تقوده السعودية كي يفتح تحقيقاً ذا مصداقية في هذه الضربة الجوية، وغيرها من الضربات التي يظهر أنها انتهكت قوانين الحرب" .

قال ديفيد ميفام مدير قسم المملكة المتحدة في هيومن رايتس ووتش: "تظهر الحقائق التي تكشفت مؤخراً أن سياسة المملكة المتحدة تنطوي على التضليل وعدم الفعالية بشكل خطير.. رغم الكثير من الحالات الموثقة جيداً التي تثبت وقوع انتهاكات لقوانين الحرب من طرف قوات التحالف الخليجي في اليمن، دأب الوزراء البريطانيون بشكل مستمر على رفض الإقرار بوقوع هذه الانتهاكات.. على المملكة المتحدة أن تعلق مبيعات الذخائر الجوية إلى الدول الأعضاء في التحالف بانتظار إجراء تحقيق شامل في هذه الضربة وغيرها من الضربات الجوية غير المشروعة" .

عاينت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش بقايا السلاح المستخدم في ضربة 23 سبتمبر وتمكنتا من تحديد نوعه على أنه صاروخ كروز جو-أرض من طراز "بي جي إم 500/ هاكيم" الذي وفرته شركة "ماركوني دايناميكس" البريطانية في أواسط تسعينيات القرن العشرين.. تضمن التحليل مقارنة صور شظايا السلاح الملتقطة في موقع الضربة مع بقايا غير منفجرة من نوع الصاروخ نفسها تم الحصول عليها من موقع ضربة أخرى مختلفة. اتضح أن بقايا السلاح المستخدم في الموقعين تتطابق ومواصفات صاروخ "هاكيم" بي جي إم 500 الذي يُطلق من الجو. شهدت الضربة الأخرى الموثقة سقوط النوع نفسه من الصواريخ في حقل زراعي بتاريخ 4 أو 5 سبتمبر في سحار بمحافظة صعدة شمالي اليمن.

وبينت المنظمة أن القانون الإنساني الدولي يحظر شن هجمات بشكل متعمد على المدنيين من غير المشاركين في الأعمال العدائية، أو الأعيان المدنية، ويحظر كذلك شن هجمات عشوائية لا تميز بين المدنيين أو الأعيان المدنية والمقاتلين أو الأهـداف العسكرية، أو شن الهجمات التي تلحق بالمدنيين أو الأعيان المدنية أضراراً غير متناسبة والأفضلية العسكرية المباشرة المتوخاة من الهجوم.. تشكل مثل هـذه الهجمات انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وقد ترقى إلى مصاف جرائم الحرب إذا تم شنها بنية جنائية.

يجب إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات باليمن

أطبّاء بلا حدود

تترتب مسؤولية قانونية على جميع البلدان وفق أحكام القانون الدولي، وعليها مراقبة عمليات نقل الأسلحة وتقييد أو حظر توريدها أو نقلها في ظل ظروف معينة..

المملكة المتحدة هي إحدى الدول الأطراف في اتفاقية تجارة الأسلحة التي دخلت حيز التنفيذ في أواخر 2014، ولعبت دوراً رياديا في إنشاء الاتفاقية. بموجب المادة (6) من المعاهدة، يُحظر على البلد أن يأذن بنقل الأسلحة إذا كان على علم وقت النظر في الإذن باحتمال استخدام تلك الأسلحة في ارتكاب "هجمات موجهة ضد الأعيان المدنية أو المدنيين الذين يتمتعون بالحماية بتلك الصفة أو جرائم الحرب الأخرى على النحو الوارد تعريفه في الاتفاقات الدولية التي يكون طرفاً فيها" .. بالإضافة إلى ذلك، تشترط المادة (7) من المعاهدة على الدول أن تقوم بتقييم احتمال ما إذا كانت الأسلحة المزمع تصديرها سوف تُستخدم في ارتكاب انتهاك جسيم للقانون الإنساني الدولي أو تسهم في ارتكابه. كما تنص على عدم جواز الإذن بالتصدير في حال خلص التقييم إلى أن هناك مخاطر كبيرة من هذا النوع.

وبما أنه من الواضح الآن أن مثل هذه المخاطر قائمة فعلاً، على المملكة المتحدة وغيرها من البلدان التي تورد الأسلحة إلى الدول الأعضاء في قوات التحالف الذي تقوده السعودية تعليق نقل جميع شحنات الأسلحة التي تشكل خطراً ملموساً من حيث احتمال استخدامها في ضربات جوية غير مشروعة في اليمن، وخصوصاً تعليق تصدير قذائف جو-أرض، بحسب منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش.

ينبغي إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن، تبيان الوقائع، وتحديد هوية المسؤولين عن تلك الانتهاكات بهدف ضمان محاسبتهم عليها.